

Distr.
GENERAL

مجلس الأمن

UN LIBRARY

S/22129
23 January 1991
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

JAN 30 1991

UN/SA COLLECTION
تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة
المؤقتة في لبنان

(عن الفترة من ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٠
الى ٢٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩١)

مقدمة

١ - قرر مجلس الأمن ، بقراره ٩٥٨ (١٩٩٠) المؤرخ في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة مؤقتة أخرى مدتها ستة أشهر ، أي حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ . وكرر المجلس أيضا تأكيد تأييده القوي لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله ضمن حدوده المعترف بها دوليا ؛ وأكد من جديد الاختصاصات والمبادئ التوجيهية العامة للقوة كما هي مبينة في تقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨ ، والمعتمد بالقرار ٤٣٦ (١٩٧٨) ، ودعا جميع الاطراف المعنية الى التعاون تعاوننا تاما مع القوة لتنفيذ ولايتها تنفيذا تاما ؛ وكرر تأكيد أنه ينبغي أن تنفذ القوة تنفيذا كاملا ولايتها ، كما هي محددة في القرارين ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٦ (١٩٧٨) وفي سائر القرارات ذات الصلة . وطلب المجلس الى الأمين العام أن يواصل المشاورات مع حكومة لبنان والاطراف الأخرى المعنية مباشرة بشأن تنفيذ ذلك القرار وأن يقدم تقريراً الى المجلس في هذا الشأن .

٢ - وفي مشاورات غير رسمية جرت في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، اتفق أعضاء المجلس على أن يطلبوا إلى الأمين العام أن تجري الامانة العامة ، خلال فترة الولاية المشرفة على الانتهاء ، استعراضا لحجم قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ووزعها ، في ضوء أداء القوة لمهامها منذ إنشائها في عام ١٩٧٨ وبهدف تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) تنفيذا كاملا . وقد تأكد هذا الطلب في رسالة موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام بتاريخ ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ (S/21833) . وقد كان رأي أعضاء المجلس أن من شأن هذا الاستعراض أن يتيح للمجلس أساسا لتقييم ما إذا كان ينبغي الإبقاء على الترتيبات الحالية المتعلقة بالقوة أو تغييرها . وترد نتائج الاستعراض ، الذي يجريه مكتب

الشؤون السياسية الخاصة بالتعاون مع قائد القوة ، في تقرير يجري تعميمه كإضافة للتقرير الحالي .

تنظيم القوة

٢ - كان تكوين قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، كما يلي :

الأفراد العسكريون

	مقر قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة	ايرلندا
٣٣	في لبنان	
٦٥٦	كتيبة مشاة	
٣٤	قيادة معسكر المقر	
١٦	الاحتياطي المتنقل للقوة	
١٢	شرطة عسكرية	
<u>٧٥٠</u>		
	مقر قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة	إيطاليا
٤	في لبنان	
٤٤	وحدة طائرات عمودية	
٤	شرطة عسكرية	
<u>٥٢</u>		
	مقر قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة	السويد
٣٠	في لبنان	
٦١٠	كتيبة شؤون إدارية	
٥	الاحتياطي المتنقل للقوة	
٨	شرطة عسكرية	
<u>٦٤٢</u>		
	مقر قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة	غانا
٣٦	في لبنان	
٨١٢	كتيبة مشاة (بما في ذلك سرية مهندسين)	
٣٦	الاحتياطي المتنقل للقوة	
٩	شرطة عسكرية	
<u>٨٩٣</u>		

(يتبع)

.../...

الأفراد العسكريون (تابع)

فرنسا	مقر قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة		
	في لبنان	١١	
	كتيبة مختلطة (سرية صيانة ، سرية		
	دفاع ، سرية حراسة مدرعة)	٤٧٩	
	شرطة عسكرية	<u>١٠</u>	<u>٥٠٠</u>
فنلندا	مقر قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة		
	في لبنان	١٣	
	كتيبة مشاة	٥٠٦	
	الاحتياطي المتنقل للقوة	١٦	
	شرطة عسكرية	<u>٩</u>	<u>٥٤٤</u>
فيجي	مقر قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة		
	في لبنان	٣٣	
	كتيبة مشاة	٦٥٠	
	الاحتياطي المتنقل للقوة	٣٦	
	شرطة عسكرية	<u>٨</u>	<u>٧٣٦</u>
النرويج	مقر قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة		
	في لبنان	٣٦	
	كتيبة مشاة	٦٥٤	
	سرية صيانة	١٧١	
	الاحتياطي المتنقل للقوة	٣٩	
	شرطة عسكرية	<u>١٤</u>	<u>٨٩٤</u>

(يتبع)

الافراد العسكريون (تابع)

	مقر قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة	نيبال
١٢	في لبنان	
٨٠٢	كتيبة مشاة	
٣٢	الاحتياطي المتنقل للقوة	
٨٥١	شرطة عسكرية	
٥		

مجموع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (١) ٨٥٢

(١) يشمل مجموع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ثلاث ضباط (١ من غانا و ١ من فيجي و ١ من نيبال) عُيِّنوا مؤقتاً للعمل كمستشارين عسكريين للممثل الشخصي للأمين العام في أفغانستان وباكستان .

أما وزع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ فهو مبين على الخريطة المرفقة بهذا التقرير .

٤ - وما زال اللغتنانت جنرال لارس - ايريك فالجرين ، من السويد ، يتولى قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان .

٥ - وخلال الفترة قيد الاستعراض ، قام ٦٥ من المراقبين العسكريين ، تابعون لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة ، بمساعدة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في الاضطلاع بمهامها . ويشكل هؤلاء الضباط غير المسلحين فريق مراقبي لبنان ويخضعون في عملياتهم لقائد قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان . وهم يكونون القوة العاملة في مراكز المراقبة الخمسة على طول الجانب اللبناني من خط الهدنة بين اسرائيل ولبنان . ويقومون أيضا بالعمل في أربعة أفرقة متحركة في ذلك الجزء من المنطقة التي تسيطر عليها اسرائيل ، الذي يقع داخل منطقة عمليات القوة . وعُيِّن مراقبان عسكريان للعمل بمقر قيادة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان .

٦ - وتوفر الدعم السوقي لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان كتيبة الشؤون الادارية السويدية ، وعناصر من الكتيبة المختلطة الفرنسية ، وسرية الميمنة النرويجية وسرية الهندسة الفنية ، ووحدة الطائرات العمودية الايطالية ، وبعض قطاعات الموظفين المدنيين ، لا سيما في مجالي الاتصالات وصيانة المركبات . وتستخدم القوة ٥٨٣ موظفا مدنيا .

٧ - والاحتياطي المتنقل للقوة ، وهو سرية آلية مختلطة مكونة حاليا من أفراد من سبع فرق عسكرية (ايرلندا والسويد وغانا وفنلندا وفيجي والنرويج ونيبال) ومنظمة على شكل وحدة متكاملة ، قد استخدم مرارا لتعزيز كتائب قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان .

٨ - أما الوحدة التابعة للجيش اللبناني والمعينة في منطقة عمل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان فقوامها حاليا ١٢٨ فردا من مختلف الرتب . وغالبية الوحدة مرابطة في صور ، بينما ترابط عناصر صغيرة في أرزون والباطون وقانا . وبالإضافة إلى ذلك ، يرابط في صور نحو ٢٨٠ من أفراد الجيش اللبناني التابعين للكتيبة ٣١ .

٩ - ويؤسفني أن أفيد بأن فردين سويديين وفردين نيباليين من أفراد القوة قد لقوا حتفهم أثناء فترة الولاية الحالية ، لأسباب لا صلة لها بأدائهم لمهامهم . وأصيب ستة عشرة آخرون بجروح نتيجة لحوادث . ومنذ إنشاء قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان توفي ١٧٧ من أفراد القوة العسكريين والمدنيين ، منهم ٦٧ بسبب إطلاق النار أو انفجارات الألغام أو القنابل ، و ٧٥ قُتلوا في حوادث ، و ٣٥ ماتوا لأسباب أخرى . وقد أُصيب مائتان وتسعة وخمسون بجراح من جراء إطلاق النار عليهم أو انفجارات الألغام أو القنابل .

١٠ - وواصلت القوة تحسين أمن أفرادها ومواقعها . واستمر العمل لإقامة مجمّع جديد بالقرب من جبل السقي لمقر الكتيبة النرويجية ، ويتوقع الانتهاء من هذا العمل بحلول عام ١٩٩٣ . كما تحسن وتعزز أمن معسكر الناقورة ومقر الكتيبة الإيرلندية والدفاع عنهما . واضطلع بأعمال وقائية أخرى في مواقع في جميع أنحاء منطقة وزع القوة .

١١ - وما زالت القوة تواجه صعوبات في الحصول على الأرض والمباني التي تحتاج إليها لعملياتها ، وفي استخدامها ، باستثناء الأراضي التي أتاحتها القرى التي طلبت حماية القوة . وقد نشأت هذه الصعاب عن زيادة الطلب على الأرض والمساكن الناجم عن تدفق السكان إلى المنطقة ، وعن تخلف الحكومة اللبنانية عن سداد الإيجار للملاك المعنيين ، وعن الهبوط الحاد في القيمة الحقيقية للإيجارات المدفوعة . وقد أثيرت هذه المشكلة مع السلطات اللبنانية في العديد من المناسبات .

الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

١٢ - ما زالت إسرائيل تسيطر على منطقة في جنوب لبنان توجد فيها قوات الدفاع الإسرائيلية وقوات الأمر الواقع أو ما يسمى بـ "جيش لبنان الجنوبي" . ولم تبيّن بوضوح تخوم منطقة السيطرة الإسرائيلية ولكنها تحدد بمقتضى الواقع بالمواقع المتقدمة لقوات الدفاع الإسرائيلية وقوات الأمر الواقع . وهي تشمل منطقة محاذية لخط الهدنة ، وأجزاء من قطاعات الكتائب الفيجية والنيبالية والإيرلندية والغنلندية

وكذلك كامل قطاع الكتيبة النرويجية ، بالإضافة الى مناطق كبيرة تقع شمال منطقة عمليات القوة . وقد زادت قوات الدفاع الاسرائيلية وقوات الامر الواقع مواقعها العسكرية داخل منطقة عمليات القوة من ٦٦ الى ٧٠ موقعا . وتبين الخريطة المرفقة اجزاء منطقة السيطرة الاسرائيلية الواقعة داخل منطقة عمليات القوة مع مواقع قوات الدفاع الاسرائيلية وقوات الامر الواقع . وتبين الخريطة ايضا التي تتعدى فيها مناطق السيطرة الاسرائيلية حدود منطقة عمليات القوة .

١٣ - ويمثل قطاع الكتيبة النرويجية حالة خاصة حيث انه يقع بالكامل داخل منطقة السيطرة الاسرائيلية منذ الغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ . إلا أن قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ما زالت تبذل قصارها لكفالة الطابع السلمي لهذه المنطقة ، وفقا لولايتها . وقد لفت نظر السلطات الاسرائيلية الى أن هذه السياسة تستلزم عدم قيام قوات الدفاع الاسرائيلية/قوة الامر الواقع بعمليات عسكرية في القطاع . ومنذ عدد من السنوات حظي موقف قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان بالاحترام في هذا الشأن وتسعى لسكان القطاع مزاوله حياة سلمية نسبية . بيد أن الصعوبات الموصوفة في تقريره الاخير (S/21406 ، الفقرة ١٢) استمرت خلال فترة الولاية الحالية . وزاد من هذه الصعوبات تزايد الدوريات والممارسة الخطرة المتمثلة في الاستطلاع بإطلاق النار .

١٤ - وخلال الفترة قيد الاستعراض ، سجلت القوة ما مجموعه ٤١ عملية قامت بها مجموعات المقاومة ضد أهداف لقوات الدفاع الاسرائيلية وقوات الامر الواقع (٦ في آب/أغسطس و ٤ في ايلول/سبتمبر و ١٠ في تشرين الاول/اكتوبر و ٢ في تشرين الثاني/نوفمبر و ١٧ في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ و ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩١) . واتخذت هذه العمليات في العادة شكل هجمات بأسلحة خفيفة ، وقنابل يدوية صاروخية الدفع ، وصواريخ ، ومدافع هاون . وقد وقعت عملية ممارسة في ٢٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ عندما أطلق عدد من صواريخ كاتيوشا من جيب واقع في سور في اتجاه الجنوب . وكشيرا ما استخدمت أيضا الالغام والقنابل الموضوعة على جوانب الطرق ضد مركبات قوات الدفاع الاسرائيلية/قوات الامر الواقع ودورياتهما الراجلة .

١٥ - وتواصل قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان معارضة محاولات العناصر المسلحة العمل داخل منطقة وزعها . وقد أدى هذا أحيانا الى احتكاك . ومن حين إلى آخر ، أدى هذا أحيانا إلى احتكاك . ومن حين إلى آخر ، أدى إصرار القوة على تفتيش المركبات ومنع العناصر المسلحة من المرور عبر نقاط التفتيش التابعة للقوة إلى

مضايقات وتهديدات لأفراد القوة ، أو محاولات الدخول بالقوة ، أو عمليات إطلاق نار بالقرب من نقاط التفتيش التابعة للقوة ، إلا أنه كان يتم عادة حل هذه الحوادث بعد التفاوض .

١٦ - ويجري يوميا إطلاق النيران من مواقع أو دوريات قوات الدفاع الاسرائيلية/قوات الامر الواقع ، سواء بدون استفزاز أو ردا على هجمات عناصر مسلحة ، ويشمل أحيانا استخدام المدفعية الثقيلة والدبابات وطائرات عمودية مسلحة هجومية اسرائيلية . واستمرت قوات الدفاع الاسرائيلية/قوات الامر الواقع سواء في مواقعها أو دورياتها في إطلاق النار على مقربة من مواقع القوة ، وأحيانا على هذه المواقع بصورة مباشرة . وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير ، حدث مع ذلك انخفاض في حوادث إطلاق النار دون استفزاز على مقربة من مواقع القوة من العدد الذي سجل خلال فترة التقرير السابق ، وهو ١٠٩ حوادث ، الى ٣٩ . وقد وقع حادث يتسم بخطورة بالغة في ٢٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، حينما أطلق جنود قوات الدفاع الاسرائيلية حوالي ١٠ ٠٠٠ طلقة من المدافع الرشاشة الخفيفة على الموقع ٤ - ٧ جيم التابع للقوة ، ويقع في القطاع التابع للكتيبة النرويجية . وقد أصابت بعض الطلقات نوافذ برج هذا الموقع ، وألحقت طلقات أخرى تلفا بمكان المولد وبالبوابة . ووقع حادث خطير آخر في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ حينما سقطت أربع قذائف مدفعية أطلقتها قوات الدفاع الاسرائيلية على مسافة ٢٠٠ متر الى الجنوب الشرقي من الموقع ٥ - ١١ ألف باء التابع للقوة والواقع في قطاع الكتيبة النيبالية . وقد قدم احتجاج شديد على هذين الحادثين الى السلطات الاسرائيلية . وقد جرى أيضا إطلاق النار عشوائيا على بعض القرى من مواقع قوات الدفاع الاسرائيلية/قوات الامر الواقع حينما تعرضت هذه المواقع لهجوم من عناصر مسلحة . وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أطلقت النيران على قرى زبكين وبرعشت وتبين ومغد الباطق وقبريخا . وقد أصيب خمسة مدنيين ولحقت أضرار جسيمة بمساكن المدنيين . وتحتج القوة لدى قوات الدفاع الاسرائيلية كلما وقع حادث من هذه الحوادث .

١٧ - وقام أفراد القوة بتفجير ألفام وقنابل موضوعة على جوانب الطرق ومخلفات حرب لم تنفجر وتفكيك معدات حربية مختلفة في منطقة وزعها . وتم إجراء ما مجموعه ٣١ تفجييرا خاضعا للتحكم في الأشهر الستة الأخيرة .

١٨ - وواصلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان تقديم مساعدات إنسانية الى السكان المدنيين في منطقتها بقدر الإمكان وفي حدود الموارد المتاحة . واتخذت هذه

المساعدة شكل توفير المياه والأغذية والوقود والكهرباء والحراسة للمزارعين . وبالإضافة الى ذلك ، قدمت أدوية ومعدات أو خدمات للمدارس من موارد أتاحتها الحكومات المساهمة بقوات . وقامت المراكز الطبية التابعة للقوة بتوفير الرعاية لحوالي ٣٠٠٠ من المرضى المدنيين في المتوسط شهريا ، وفي مستشفى القوة بالناقورة ، عولج نحو ٧٧٥ من المرضى المدنيين شهريا ، كان حوالي ٢٥ منهم نزلاء بالمستشفى . وقد جرى نقل مضختين كبيرتين للمياه وزنهما حوالي ٥٠٠٠ كيلوغرام ، مهادتين من منظمة الأمم المتحدة للطفولة ، بطائرة عمودية الى محطة لضخ المياه على نهر الليطاني في منطقة الكتيبة الفنلندية . وبناء على طلب من الحكومة اللبنانية ، ساعدت القوة في إدارة امتحان البكالوريا الرسمي لـ ٨٠٠ طالب يعيشون في منطقة السيطرة الاسرائيلية . وتعاونت القوة تعاونا وثيقا في المسائل الإنسانية مع السلطات اللبنانية ووكالات الأمم المتحدة وبرامجها العاملة في لبنان ولجنة الطبيب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية .

١٩ - وفي تقرير المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٠ (S/21406 ، الفقرة ١٨) ، أشرت مرة أخرى الى شكوى السلطات اللبنانية من أن قوات الدفاع الاسرائيلية قد شقت طريقا عسكريا في الاراضي اللبنانية متاخما للحدود مع الجمهورية العربية السورية جنوب قطاع الكتيبة النرويجية ، مما حال دون وصول المدنيين اللبنانيين الى أراضيهم في المنطقة . وقد أشرت أيضا الى جهود القوة للتأكد من هذه الوقائع . وقد واصلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان متابعة هذه المسألة مع السلطات الاسرائيلية وحثت قوات الدفاع الاسرائيلية على أن تقلل الى أدنى حد من المشقة التي يعاني منها المدنيون اللبنانيون المعنيون بتمكينهم من المرور جيئة وذهابا من خلال السياج المقترح على طول الطريق حسب الاقتضاء .

٢٠ - وبالإضافة الى ما ورد في الفقرة ١٩ من تقرير الأخير (S/21406) ، واصلت اسرائيل برنامجها لشق الطرق في منطقة السيطرة الاسرائيلية ، مما زاد من قدرة قوات الدفاع الاسرائيلية على الانتشار السريع في الاراضي اللبنانية . وقد أدخلت تحسينات على الطريق من مرجعيون الى حصبيا ، كما تم إصلاح طريق الإمدادات الرئيسي من الناقورة الى مرجعيون وإعادة رفعه . وبالإضافة الى ذلك أعيد أيضا رفع عدة طرق فرعية تؤدي الى القرى في الجزء الشمالي من منطقة السيطرة الاسرائيلية .

٢١ - وعرض تقرير المؤرخان ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ (S/21102) ، الفقرات ٢٥ - ٣٠ و ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٠ (S/21406 ، الفقرة ٢٠) التدابير التي اتخذتها

اسرائيل لإقامة بعض مظاهر الإدارة المدنية في منطقة السيطرة الاسرائيلية . وخلال الفترة الراهنة المشمولة بالتقرير ، واصلت اسرائيل جهودها لإقامة وتعزيز إدارات مدنية في مختلف أماكن منطقة السيطرة الاسرائيلية . وأصبح الآن لبعض البلدان الكبرى حكام إداريون وقوات درك . إلا أنه ليست للحكام الإداريين سوى سلطة إصدار شهادات الميلاد والوفاة وعقود الزواج وتراخيص المركبات . وأنشطة هؤلاء الحكام تخضع للرقابة الوثيقة من جانب دائرة الأمن العام التابعة لقوات الدفاع الاسرائيلية وقوات الأمر الواقع . وفي بلدان أخرى محددة ، مثل شعبة وكفر حمام وكفر شوبا ، ما زال السكان يقاومون أي محاولة من جانب قوات الدفاع الاسرائيلية وقوات الأمر الواقع لإقامة مكاتب إدارية مدنية ، رغم ما يتعرض له القادة المحليون من إزعاج وضغوط سافرة . ففي هذه البلدان الثلاث مثلا ، فرضت قيود على سفر المواطنين الراغبين في مغادرة منطقة السيطرة الاسرائيلية ، وقد أجبر عمدة كفر حمام على مغادرة منطقة السيطرة الاسرائيلية بعد أن رفض طلب دائرة الأمن العام بأن يعيد واحدا من أبنائه من وادي البقاع . وقد التمت الحكومة اللبنانية مساعدة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في هذه المسألة . وأشارت القوة المسألة مع قوات الدفاع الاسرائيلية التي أكدت أنه سيعود الى كفر حمام سالما ودون شروط ليستأنف مهامه الرسمية إذا رغب في العودة . وبالإضافة الى اعتقال المواطنين اللبنانيين في منطقة السيطرة الاسرائيلية ، فقد اختطفت قوات الدفاع الاسرائيلية/قوات الأمر الواقع عددا من اللبنانيين من المنصوري وخبارية في منطقة وزع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان . وقد أطلق سراحهم جميعا الآن نتيجة لجهود القوة .

الجوانب المالية

٢٢ - أذنت الجمعية العامة للأمين العام ، بقرارها ٢٤٤/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، بالدخول في التزامات لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بمعدل لا يتجاوز مبلغا إجماليا قدره ١٢ ٢٨٩ ٠٠٠ دولار (١٢ ٥٥٧ ٠٠٠ دولار صاف) شهريا لفترة الاثني عشر شهرا التي تبدأ في ١ شباط/فبراير ١٩٩١ ، إذا قرر مجلس الأمن استمرار القوة بعد فترة الأشهر الستة المأذون بها بموجب قراره ٦٥٩ (١٩٩٠) . وإذا قرر المجلس تمديد وجود القوة الى ما بعد فترة ولايتها الحالية ، فإن التكاليف التي ستتحملها الأمم المتحدة للاحتفاظ بالقوة خلال فترة التمديد ستكون في حدود الالتزام الذي أذنت به الجمعية العامة في قرارها ٢٤٤/٤٥ ، على افتراض أن يكون أقصى عدد لأفراد القوة في المتوسط هو ٨٥٠ فردا واستمرار المسؤوليات الحالية للقوة .

٢٣ - وفي بداية كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، كانت الانصبة المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص للقوة عن فترات ولايتها المنتهية في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ قد بلغت ٢٨١,٧ مليون دولار . وهذا الانخفاض عن الرقم السابق ، وهو ٣٠٧,٤ مليون دولار ، يعود أساسا الى قيام مشترك رئيسي بدفع جزء كبير من متأخراته .

ملاحظات

٢٤ - خلعت الأمانة العامة في الاستعراض الذي أجرته (انظر الفقرة ٢ أعلاه) إلى أن قوام قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ووزعها يحددان عاملان رئيسيان هما التزام مجلس الأمن بالقرار ٤٢٥ (١٩٧٨) باعتباره الحل السليم لمشكلة جنوب لبنان ، والمهام المؤقتة التي تنفذها القوة بموافقة مجلس الأمن (السيطرة على مستوى القتال في منطقة وزعها الحالية ، وتقديم الدعم الإنساني للسكان المدنيين) إلى أن تتمكن من تنفيذ مهامها الأصلية المتمثلة في التأكد من انسحاب القوات الإسرائيلية ، وإحلال السلم والأمن الدوليين ، ومساعدة حكومة لبنان في ضمان عودة سلطتها الفعالة في المنطقة .

٢٥ - وأُحيط علما في الاستعراض بأن القوة تواجه مصاعب ومخاطر معينة نتيجة للتضارب الناشئ عن مهمة الحيلولة دون استخدام منطقتها للقيام بأنشطة عدوانية ، في الوقت الذي تتضمن فيه تلك الأنشطة مقاومة احتلال أعلن مجلس الأمن مرارا عن معارضته له . ولكن من الواضح أن حل هذا التضارب يتعين أن يكمن في انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية ، كما هو مطلوب أصلا في القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) ، وأن يكون هذا الانسحاب مقترنا بعملية اضطلاع الجيش اللبناني ، تدريجيا ، بالمسؤولية عن الأمن في المنطقة الحالية لوزع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان . وهذا سيمنح القوة من تحريك وزعها إلى الحدود الدولية ، وهي عملية من المحتمل أن تعمل ، في مبدأ الأمر على الأقل ، على نشوء حاجة إلى إحداث زيادة في عدد أفراد القوة .

٢٦ - وفي الختام ، يوصى في الاستعراض باتخاذ تدابير معينة لتقليل حجم قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ، الأمر الذي يحقق وفرا قدره حوالي ١٠ في المائة من عدد أفرادها . والرأي عندي أن هذه التوصيات سليمة في اتجاهها ، وسوف أتابعها مع الحكومات المعنية المساهمة بقوات .

٢٧ - وخلال تلك الفترة ، تلقيت رسالة مؤرخة ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ (S/22079) من الممثل الدائم للبنان أبلغني فيها بأن الحكومة اللبنانية قررت أن تطلب من مجلس

الامن أن يمدد ولاية قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة ستة شهور أخرى . ويمضي الممثل الدائم في رسالته فيشير إلى التطورات التي طرأت منذ التجديد الأخير لولاية القوة ، ولا سيما تشكيل حكومة وحدة وطنية ، وسيطرة الجيش اللبناني على منطقة بيروت الكبرى ، واتخاذ مجلس الوزراء قرارا بزيادة وزع الجيش في مناطق معينة في الجزء الجنوبي من القطر . وهذه خطوات هامة إلى الامام .

٢٨ - وفي مشاورات أُجريت مؤخرا ، ناقش ممثلي مع السلطات اللبنانية تنفيذ قرارها المتعلق بوزع الجيش تجاه الجنوب . ولطالما رحبت بفكرة الوزع التدريجي للجيش تجاه جنوب لبنان كخطوة أولى لازمة لإعادة السلطة الفعالة للحكومة هناك . وقوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان على استعداد للتعاون مع الجيش اللبناني عند وصوله إلى منطقة القوة ، والبدء في نقل المسؤولية عن الامن تدريجيا إليه . وكما تدرك الحكومة اللبنانية ، فإن إمكانية هذه الخطوة ستتوقف على القدرة المطلقة للحكومة على وزع ومناوبة وإمداد وقيادة الوحدة أو الوحدات المعنية ، كما ستتوقف على قدرة تلك الوحدات واستعدادها للعمل بشكل فعال لصيانة الامن في المناطق الموكولة إليها . ومن المأمول أن يعتمد كل من أبدى رغبته في قيام حكومة قوية وفعالة في بيروت إلى بذل كل ما في طاقته لضمان عدم وجود أي عراقيل أمام العملية الحساسة المتعلقة بوزع الجيش اللبناني تجاه الجزء الجنوبي من القطر .

٢٩ - وخلال تلك الفترة ، ظل موقف إسرائيل من الحالة في جنوب لبنان وولاية قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان على النحو الذي ورد في التقارير السابقة . وما زالت السلطات الإسرائيلية تقول إنه ليس لديها أية تطلعات إقليمية في لبنان ، وإن "منطقة الامن" ترتيب مؤقت يستلزمه أمن شمالي إسرائيل ما دامت الحكومة اللبنانية غير قادرة على ممارسة سلطتها بفعالية والحيولة دون أن تُستخدم أراضيها لشن هجمات ضد إسرائيل . وهي لا ترى أن بوسع قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ، بوصفها قوة لحفظ السلم ، أن تفضل بهذه المسؤولية . وما زالت تقوم بتعزيز قوات الامر الواقع وتحسين قدرتها على التعزيز السريع لوحدة قوات الدفاع الإسرائيلية داخل لبنان . ومن النتائج التي تمخضت عنها هذه السياسة تزايد عزلة منطقة السيطرة الإسرائيلية عن بقية لبنان .

٣٠ - وما زالت قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ، من جانبها ، تبذل أقصى ما في وسعها ، ووفقا لولايتها ، للحيولة دون أن تستخدم منطقتها للقيام بأي نشاط من الأنشطة العدوانية . وقد قلت الحوادث العدوانية في منطقة القوة خلال فترة الولاية

الحالية ، إلا أن قوات الدفاع الإسرائيلية وقوات الأمر الواقع شنت هجمات كثيرة جـوا وبـالمدفعية على أهداف تقع إلى الشمال من منطقة القوة . وفي أجزاء منطقتها التي تقع خارج منطقة السيطرة الإسرائيلية ، سادت درجة عالية من الهدوء والسكينة . وما زال النشاط الاقتصادي يتزايد في هذه الأجزاء . ومن أجل تعزيز الثقة التي تمثل شرطا ضروريا لهذه الاستثمارات ، أقامت القوة بعض المواقع الجديدة بالقرب من حافة منطقة السيطرة الإسرائيلية . وواصلت أيضا الضغط على السلطات الإسرائيلية من أجل إنهاء قصف الأهداف المدنية وانسحاب قوات الأمر الواقع من بعض المواقع التي تتحمل المسؤولية في الأغلب عن عمليات إطلاق النيران هذه والتي تؤدي إلى شن هجمات من جانب عناصر مسلحة . وتواجه الكتيبة النرويجية ، الموزوعة بالكامل داخل منطقة السيطرة الإسرائيلية ، حالة صعبة للغاية . فقدرتها على الحيلولة دون القيام بأعمال عدوانية وتعزيز مزاولة الأنشطة المدنية المعتادة إنما تتوقف على التعاون من جانب قوات الدفاع الإسرائيلية . ومن المهم تقديم هذا التعاون .

٣١ - ويتعرض أفراد القوة لمخاطر عديدة لدى الاضطلاع بواجباتهم في منطقة ما زالت تعج بالجماعات المسلحة وتنشب فيها الأعمال العدوانية ، رغم كل ما تبذله من جهود . وما زلت أولي الأولوية العليا لأمن أفراد القوة ، حيث تم مرة أخرى إحراز تقدم في تحسين الأمن المادي لمواقع القوة . إلا أنه لن يتسنى تحقيق الأمن للقوة إلا إذا تعاونت معها جميع الأطراف في هذه الحالة المعقدة ، واحترمت مركزها الدولي والمحاييد ، وتلافت تعريفي أفرادها للخطر . وأكرر توجيه ندائي إلى جميع الأطراف للعمل بما يقتضيه هذا .

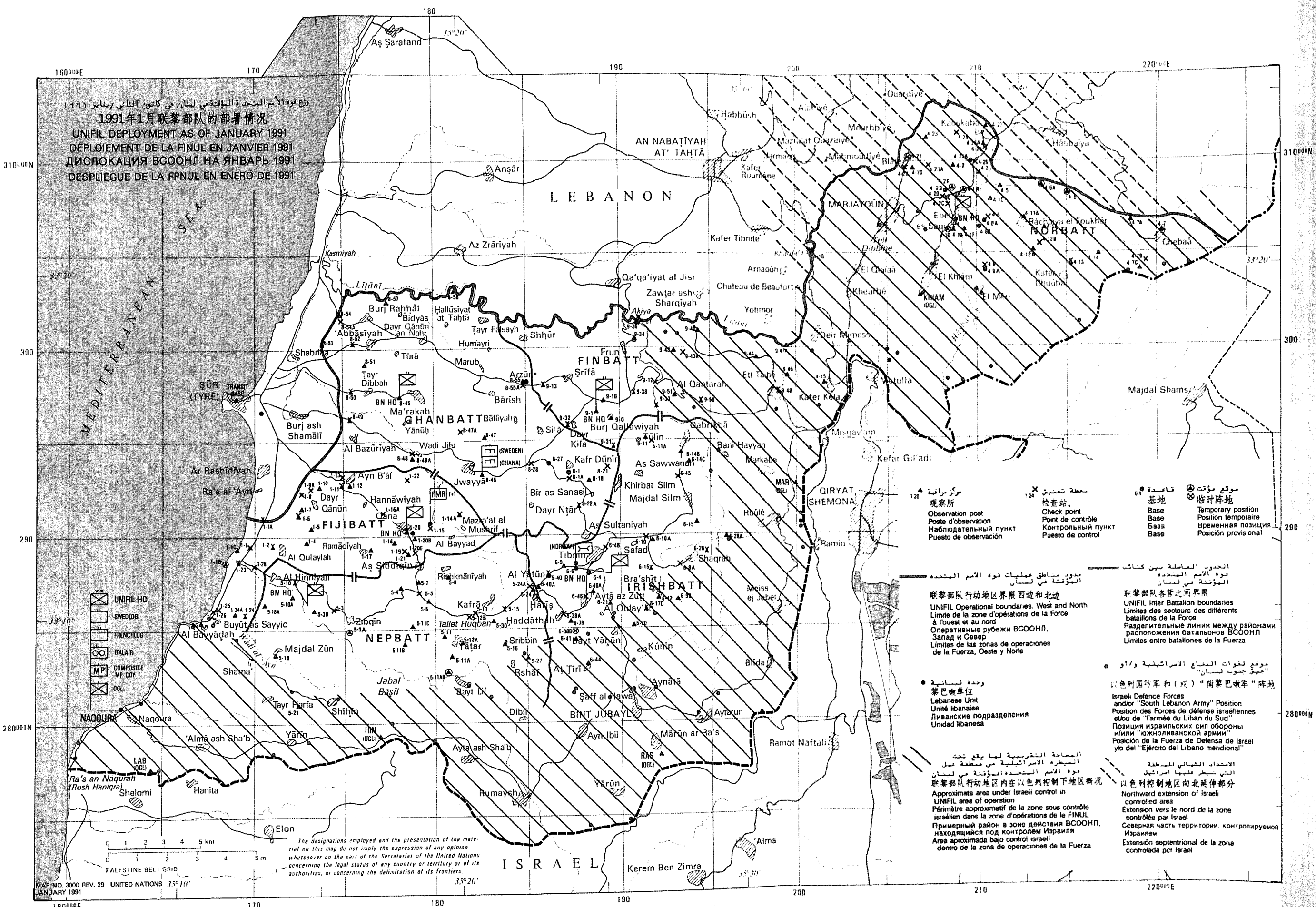
٣٢ - وأعتقد أن مجلس الأمن سيرى مرة أخرى أنه ، على الرغم من أن القوة لم تتمكن بعد من أن تغي بالكامل بالولاية التي منحت لها في عام ١٩٧٨ ، فإنها ما زالت تسهم إسهاما هاما في صيانة السلم والأمن الدوليين في منطقة متفجرة . وبناء على ذلك أوصي المجلس بقبول طلب الحكومة اللبنانية وتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة ستة أشهر أخرى ، أي حتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩١ .

٣٣ - بيد أنه لدى تقديم هذه التوصية يجب أن ألغى انشباة مجلس الأمن إلى استمرار خطورة الحالة المالية للقوة . فعلى الرغم من ورود ٤٤ مليون دولار من أحد كبار المشتركين سدادا لمتأخرات عليه ، فإن الانصبة المقررة غير المسددة ما زالت عند مستوى مرتفع بصورة غير مقبولة ، حيث يبلغ ٢٨١,٧ من ملايين الدولارات . ويمثل هذا أموال مستحقة على الأمم المتحدة للدول الأعضاء التي ساهمت طواعية بقوات للخدمة في

القوة ، في ظروف مخفوفة بالخطر والمشقة في أحيان كثيرة . ومن الصعب تفهم السبب الذي يجعل مشكلة من هذا القبيل تحقيق بعملية من عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم أنيطت بها مثل هذه المهمة ذات الشأن وجرى تجديد ولايتها مرارا بتصويت إجماعي فسي مجلس الأمن . ومما يزيد من حدة شعوري بالقلق أن القوة تواجه ، بعد قرابة ١٣ عاما في الميدان ، حاجة متزايدة للاستعاضة عن المعدات التي أصبحت عتيقة أو غير صالحة للخدمة ، وهو ما سلّمت به الجمعية العامة التي زادت من ميزانية القوة لفترة السنة التي تبدأ في ١ شباط/فبراير ١٩٩١ . ومن ثم تزداد أهمية قيام الدول الأعضاء بدفع الانصبة المقررة عليها فورا وبالكامل وتصفية جميع المتأخرات الحالية .

٣٤ - وفي النهاية ، أود أن أعبر عن تقديري للفتنات جنرال لارس - إيريك فالجرين ، قائد القوة ، ولجميع الرجال والنساء العاملين تحت قيادته وإمرته ، سواء من العسكريين أو المدنيين ، لما أبدوه مرة أخرى من شجاعة وعزم في مواجهة فترة ولاية عصيبة . فقد كان انضباطهم وملوكهم على مستوى رفيع يضيء شرفا عليهم وعلى بلدانهم وعلى الأمم المتحدة .

وضع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في كانون الثاني/يناير 1991
 1991年1月联合国部队的部署情况
 UNIFIL DEPLOYMENT AS OF JANUARY 1991
 DÉPLOIEMENT DE LA FINUL EN JANVIER 1991
 ДИСЛОКАЦИЯ ВСООНЛ НА ЯНВАРЬ 1991
 DESPLIEGUE DE LA FPNUL EN ENERO DE 1991



The designations employed and the presentation of the material on this map do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations concerning the legal status of any country or territory or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers.